

النيل الخالد و سرمدية الحوار و الصراع مع جيراننا الأفارقة

ثالثا: نقاط الخلاف و خارطة طريق للحوار

اندمج "الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا" (الذي تحدثنا عنه اعلام) و"الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية والدول المستقلة حديثا"، وتخلت الوكالة الجديدة مجال التعاون التقني الذي سيوفره الصندوقين المدمجين، حيث ستكون مهام تلك الوكالة رائدة، هدفها الرئيسي هو استعادة دور القاهرة في القارة السمراء. و سوف تعتمد موارد الوكالة في البداية على المال المخصص لهذين الصندوقين في الميزانية (مبلغ قيمته ١٢٤ مليون جنيه مصري، أي حوالي ١٨ مليون دولار) سنويا، وتطمح الحكومة لتوسيع موارد الوكالة من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وصناديق الاستثمار العربية والخليجية والأفريقية، بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. ان تلك الوكالة هي أفضل ما لدى مصر لكي تقدمه لحوض النيل و أفريقيا في ظل افتقارها للقدرة الاقتصادية، خاصة وأن القارة السمراء تمتلك امكانيات وقدرات هائلة ولا ينقصها سوى الخبرة. وتعتبر تلك الوكالة هي الخطوة الأولى في طريق التقارب المصري الأفريقي بعد أن استغل لاعبين جدد انحسار دور مصر التقليدي، وكان أول هؤلاء اللاعبين ومستغلي الفرصة إسرائيل والصين والولايات المتحدة. أيضا هناك كثير من الاستثمارات والشركات المصرية (حكومية أو خاصة) تعمل في تلك البلدان، كذا تقدم مصر العديد من المنح وترسل البعثات، خاصة بعثات الأزهر الشريف لكافة بقاع القارة السمراء، بالإضافة للتبادل التجاري من تصدير و استيراد بين مصر و أفريقيا و خاصة دول حوض النيل، و إن كان هذا النشاط يحتاج لمزيد من الاهتمام والتوسع. ورغم الفتر الذي أصاب العلاقات بين دول الحوض و قيام مصر بتجميد عضويتها في "مبادرة حوض النيل" أثناء تلك الخلافات و تأزم الموقف، فكان لابد من اللجوء للحوار.

الحوار وإشكالية سد النهضة:

و لقد كانت آخر تلك المحاولات (الناجحة) للحوار بدأت في ملايو (غينيا) ٢٦ يونيو ٢٠١٤م على هامش قمة الاتحاد الأفريقي لبقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الدولة المصرية و رئيس وزراء إثيوبيا "هيلي ماريام ديسالين" HAILE MARIAM DESSALINES، و استطاعا بحوارهما السريع أن يمدا جسور الثقة المتبادلة إلى العلاقات المصرية الإثيوبية، ليعيدا إلى الأذهان العلاقات المتميزة بين البلدين قبل أن تشهد خفوتا واضحا في عهد مبارك ومراحل ثورة يناير، وبهذا الحوار تجاوزت علاقات البلدين سحبا كثيفة من الشكوك وسوء الظن المتبادل و فتحت خطا جديدا للحوار و التعاون و خارطة طريق جديدة بعيدا عن الصراع. و منذ ذلك التاريخ تشهد العلاقات بدول الحوض خصوصا و أفريقيا عموما نشاطا دبلوماسيا مكثفا من جانب مصر من أجل حل الأزمة التي نشبت بين دول المنبع و المصب بحوض النيل. و لعل الإنفراجة لاحت في الأفق مع ترحيب كل دول الحوض و على رأسهم إثيوبيا بالتعاون. و لقد مهدت زيارات مسئولى تلك البلدان للقاهرة و شرم الشيخ في الأشهر الماضية، و زيارات القيادة المصرية لعدد من البلدان الأفريقية الطريق إلى الحوار و التعاون الإقتصادي، و البعد عن الصراع الذي لا طائل منه سوى تأخر مشاريع

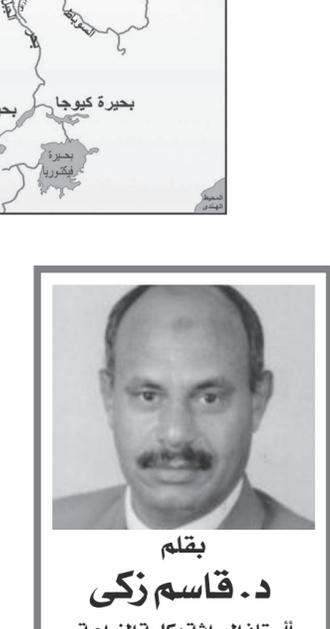
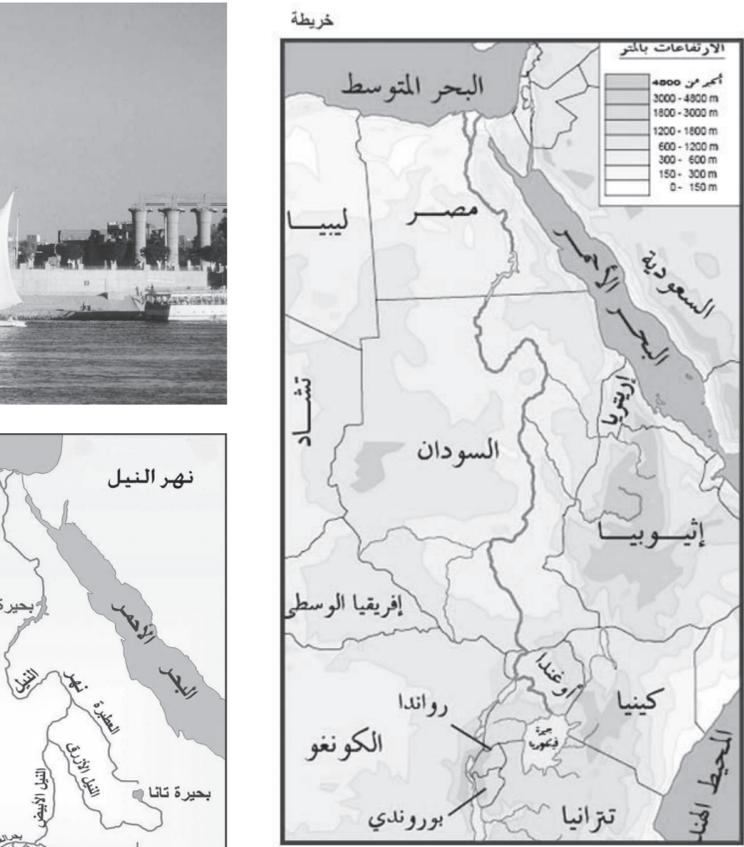
التنمية في بلدان حوض النيل و أفريقيا. و بتوقيع "مذكرة المبادئ" بين الدول الثلاث الكبرى في حوض النيل الشرقي (مصر و إثيوبيا و السودان) في مدينة الخرطوم (٢٣ مارس ٢٠١٥م) بحضور ممثلين عن كافة دول الحوض و المنظمات الدولية و بعض ممثلي دول المنطقة، بدأت بشائر الهدوء و الثقة تعود من جديد و دارت عجلة الحوار. و لعلنا نكتب هذا المقال و تبادل القاهرة و الخرطوم و أدس أبابا لقاءات اللجنة الفنية الثلاثية لسد النهضة الإثيوبي (بحضور أعضاء اللجنة الـ١٢ خبيرا من كل من مصر و السودان وإثيوبيا، بالإضافة إلى ممثلين عن المكنين الاستشاريين الدوليين الفرنسي "بى آر ال" والهولندي "دلتارس" و يحضرون المكتب القانوني "غوربت الاجليزي")، لمناقشة التفاصيل الفنية التي تهدف إلى الانتهاء من إجراءات التعاقد مع المكنين الاستشاريين، و من ثم البدء في تنفيذ الدراسات، لتحديد آثار بناء سد النهضة الإثيوبي، و قد عقدت بالقاهرة أعمال الجولة السادسة (٢٠-١٥ يوليو ٢٠١٥م) و تلها السابعة في الخرطوم (٢١-٢٤ يوليو ٢٠١٥م)، فالثامنة في أدس أبابا (٢٠-٢٢ أغسطس ٢٠١٥م) دون الوصول لنتائج ملموسة، و أخيرا حدد ٥ سبتمبر ٢٠١٥م الحالي موعدا نهائيا لتسليم المكنين الاستشاريين الدوليين العرض الفني المعدل، على أن يتم مناقشة ملاحظات الدول الثلاثة على هذا العرض والتوافق النهائي بشأنه تمهيدا للاتفاق على موعد ومكان توقيع العقود مع المكنين الاستشاريين للبدء في تنفيذ الدراسات خلال مدة افصاها ١١ شهرا من تاريخ توقيع العقود. و أكدت مصر مرارا وتكرارا حرصها على عنصر الوقت الذي يعد عاملا مهما في جسم الخلافات حول بناء سد النهضة وفق الدراسات العلمية المرتقبة من المكنين الاستشاريين والتي تحدد تأثير بناء السد على مصر والسودان، من حيث السعة الملائمة للتخزين والمدة الملائمة لملء خزان السد.

و للأسف هذا التكو يلقى بمزيد من الشك و الريبة و خاصة مع إعلان إثيوبيا أنها أنهت أكثر من ٥٠٪ من بناء السد (كما ذكرت وسائل الإعلام)، و لكن لابد للأطراف أن تثبت حسن نيتها و تطبق هذا على الواقع لأنه طالما الحياة مستمرة فإن علاقة الجوار سرمدية و لابد من الحوار الصادق و الشفاف و التعاون المثمر تقاديا للصراع و الذي لا طائل من ورائه لشعوب المنطقة. و سيبنى النيل دائما هو بنوع الحياة لمصر و المصريين، و لن يتخلى الشعب عن حمايته مطلقا فهو مسألة حياة أو موت، مع حرصة على علاقات حميمة مع الجيران.



وتهدف أنشطته بشكل رئيسي إلى تعزيز العلاقات الثنائية من خلال إيفاد الخبراء المصريين لتقديم ونقل المساعدة التقنية، وتنظيم دورات تدريبية في مختلف التخصصات، وتقديم المساعدات الطبية البشرية والطائرة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وغطت أنشطة الصندوق عديد من مناطق أفريقيا و بطرق جديدة للتعاون التقني من خلال إبرام اتفاقات ثلاثية للتعاون مع الدول والمنظمات المانحة. و في الاعوام الاخيرة، قام الصندوق بتوسيع نطاق أنشطته من خلال إنشاء المزارع المشتركة في بعض البلدان الأفريقية بناء على طلبها، والاستجابة لاحتياجات الملحة مثل إيفاد قوافل طبية لعلاج بعض الأمراض المتوطنة، أو توفير المعدات المتطورة في مجال التكنولوجيا المعلومات. و قد نجح الصندوق في تنفيذ هذه البرامج و تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتطوير القدرات الأفريقية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للحكومات الأفريقية.

و في خطوة تالية لتعزيز جهود الصندوق، حيث تبذل مصر خلال الفترة الزاهنة جهودا مكثفة من أجل استعادة دورها الريادي في القارة الإفريقية والذي تراجع كثيرا خلال السنوات الماضية، فقد أعلنت مصر العام الماضي ٢٠١٤م، عن تدشين "وكالة التنمية الأفريقية" التي تهدف إلى التركيز على دعم المشاريع التنموية الكبرى في البلدان الأفريقية والدول النامية الأخرى التي تربطها معها علاقات ودية. و ستركز الوكالة أساسا على المجالات التي تحتل فيها القاهرة ميزة نسبية وخبرة كبيرة، من بينها مجالات الاتصالات والنقل وتكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الصحة والزراعة والطاقة. و قد ولدت فكرة تأسيس الوكالة (يوليو ٢٠١٤م) من خلال



نهر النيل، بل يرجع لمصر الفضل في قيامها أساسا. و في فبراير ١٩٩٩م وقعت دول حوض النيل في تنزانيا "مبادرة حوض النيل" و هي اتفاقية تهدف لتدعيم أوامر التعاون الإقليمي (سياسي واجتماعي) بين هذه الدول. و أنشأت الحكومة المصرية في العام ١٩٨٠ "الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا" بوزارة الخارجية

يمثل النيل الجبل السرى للحياة في مصر المحروسة، و حيث أن منابعا تقع خارج حدودنا بألاف الكيلومترات، فقد دفع هذا أجدادنا لاستكشاف منابعا و محاولة تأمينها، بل قدس أجدادنا الفرانعة النيل، و أطلقوا عليه الإله «حابى» و كانت له مكانة خاصة في حياتهم. و أثناء رحلته الطويلة (قرابة ٧ آلاف كم) يخترق النيل احد عشر بلدا أفريقيا شعويا متنوعة و طموحاتها متباينة و احتياجاتها مختلفة، فمنابع النيل تقع في منطقتين، أولاهما في الهضبة الاستوائية حيث دول تنزانيا، و بروندي، و رواندا، و الكونغو، و أوغندا، و كينيا، و ثانيهما في الهضبة الأثيوبية حيث أثيوبيا، و إريتريا، و جنوب السودان، بينما تمر مياهه المتدفقة عبر السودان، ثم مصر المحروسة لتصب في البحر المتوسط.

نقاط الخلاف و روساب و دروس الماضي:

لقد ذابت الشعوب الأوربية ويلات الحروب و الخلاف و الصراع كثيرا، بل عانى العالم كله معهم من حربين عالميتين مدمرتين أشعلتهما القوى الأوربية و راح ضحيتهم أكثر من خمسون مليون قتيل و تدمير الكثير من المنشآت لغالبية دول العالم، و ها هي أوربا اليوم قد وعت الدرس و ايقنت أن الصراع و الحروب ليس ورائها أى فائدة، و تناست ما بينها من خلاف و اختلاف في كل شئ و أصبحت كدولة واحدة عظمى (الاتحاد الأوربي، يضم ٢٨ دولة) تتم شعوبها باللمانة و الرفاهية و التقدم، و تشارك بقوة في تسيير دفة الأحداث في العالم. فهل نعى نحن الدرس أم نكتب علينا أن نخوض لعقود عديدة صراع لا طائل من ورائه سوى تدمير الأخضر و البابس و الحجر و البشر، ثم نصل لنفس النتيجة كأوروبا و لكن بعد عقود طويلة من الدمار.

و كثيرا من يعتقد ان كلتا الدولتين (مصر و إثيوبيا) تبحثان عن زعامة أفريقيا (الباناسة)، فكلهما لها ثقل سكاني كبير و تاريخ موغل في القدم و تتطلع كلتاهما لقيادة القارة و خاصة مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م بمصر و دورها الرائد في أفريقيا. و إثيوبيا، التي تضم أهم منابع النيل، هي دولة داخلية لا تملك حدودا بحرية، و هي نقطة ضعف جغرافية خطيرة لأى دولة، و تجمع خليط كبير من القبائل والأعراف فيها، و عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة، ونتاجها المحلى الإجمالي نحو ٤٠ مليار دولار، أي أقل من سبع نظيره في مصر، ونحو ٧٨٪ من سكانها تحت خط الفقر، لكنها تحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في إفريقيا بمتوسط بلغ نحو ٩٪ سنويا في السنوات العشر الأخيرة بمساندة كبيرة من الصين، بما يدفعها سريعا نحو تحسين أوضاعها الاقتصادية.

و يرى البعض أن جيراننا في أفريقيا يساورهم الشك (خطأ) بوجود إحساس بالاستعمار الفرنسي لدى بعض الدبلوماسيين و المواطنين المصريين ضد الشعوب الإفريقية، و يتصورون أن مصر خارج القارة و الثقافة الإفريقية، و ذكرى تجارة الرقيق و ما روجه المستعمر الأوربي عن دور العرب فيها، ثم قيام الخديوي إسماعيل بمحاربتها و خاصة في دول حوض النيل. كذلك فترة الثقلات السياسية و حركات الانفصال هنا و هناك و صراع الحدود في ربوع الحوض بعد أفول الاستعمار ثم تدخل القوى الأجنبية بشكلها الجديد، كل هذا أوجد نقاطا للخلاف و الشك في علاقات شعوب وادي النيل، زيادة على ذلك فترة البعد و الجفاء تجاه أفريقيا و التي عاشتها مصر خلال العتدين الأخيرين، لذا لم يفتأ «عنتيبى» ENTEBBE من الإثيوبية النائمة على ضفاف بحيرة فيكتوريا، من الإجراء التي اتخذتها إثيوبيا و أوغندا و رواندا و تنزانيا بالتوقيع على اتفاق جديد (اتفاقية عنتيبى ٢٠١٠م) لتقسيم مياه النيل دون مشاركة دولتي المصب (مصر و السودان)، ثم إعلان إثيوبيا في اليوم التالي عن افتتاح أكبر سد مائى على بحيرة "تانا" أحد أهم موارد نهر النيل وذلك في سابقة خطيرة تؤثر إلى نية دول منابع النيل في تصديق موافقتها ضد دول المصب، ثم تتفجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر تدعما تطلمات الشعب للعيش و الحرية و الكرامة الإنسانية، و لكن تتوه دفة السياسة في مصر طيلة السنوات الأربع الماضية، و ربما انتهز بعض ساسة إثيوبيا تلك الحالة من انشغال أبناء الكنانة في ترتيب البيت من الداخل ليقيموا بتدشين العمل في سد النهضة العماق (أبريل ٢٠١١م) على النيل الأزرق و الذى أدخل الشك في نفوس شعوب دولتي المصب و خاصة مع عدم وضوح البيانات الخاصة بقدرات هذا السد و كميات المياه الضخمة التي سيحجزها و مدى تأثيراتها المستقبلية، و ربما حدث صراع لفترة ليست بالطويلة و حدثت أثناءه بعض الأخطاء المصرية في إدارة هذا الملف، و كاد الصراع أن يصل لصدام، و في خطوة مثيرة للجدل، أعلنت الحكومة الإثيوبية (يوم الثلاثاء ٢٨ مايو ٢٠١٢م) عن بدء تحويل مجرى النيل الأزرق لبناء سد النهضة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ نهر النيل، دون أى اعتبار لدولتي المصب، بل تم ذلك عقب انتهاء زيارة رئيس مصر لإثيوبيا لحضور

عبر ثلثية هذا المقال نتناول علاقات الحوار و الصراع بين مصر و دول حوض النيل، فقد ناقشنا في الجزء الأول منه (جريدة العربي الأفريقي العدد ٥٩، يوليو ٢٠١٥م) جغرافية النيل، و جهود مصر لاستكشافه منذ عهد الفرانعة العظام و حتى عهد الخديوي إسماعيل، و تناولنا قوة مصر الناعمة و خاصة دورها في نشر المسيحية بأثيوبيا حتى أصبحت الكنيسة الأثيوبية ما هي إلا كنيسة قبطية مزروعة في أرض الحبشة طيلة ١٦ قرنا من الزمان، و أيضا دور مصر الحديثة مع انبثاق ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المجيدة و صداها في القارة أجمع. بينما تناولنا في الجزء الثاني (جريدة العربي الأفريقي العدد ٦٠، أغسطس ٢٠١٥م) لمحات من تاريخ الصراع عبر الزمن، و فكرة الحبشة لتحويل مجرى النيل ليصب في البحر الأحمر و تعطيش مصر، في مقابل طموح الخديوي إسماعيل في احتواء إثيوبيا كبقية مناطق حوض النيل تحت السيطرة المصرية و دور القوى الاستعمارية في هذا الصراع، و نشوب الحرب المصرية الأثيوبية (١٨٦٨-١٨٧٦م) و التي لم تحقق أى شئ مفيد للجانبين. لذا نناقش في ذلك الجزء الثالث و الأخير بإذن الله، كيف يمكننا أبناء النيل أن نتجاوز خلافنا و نضع خارطة طريق للحوار و التعاون من أجل نهضة شعوب وادي النيل قاطبة.

لقد ذابت الشعوب الأوربية ويلات الحروب و الخلاف و الصراع كثيرا، بل عانى العالم كله معهم من حربين عالميتين مدمرتين أشعلتهما القوى الأوربية و راح ضحيتهم أكثر من خمسون مليون قتيل و تدمير الكثير من المنشآت لغالبية دول العالم، و ها هي أوربا اليوم قد وعت الدرس و ايقنت أن الصراع و الحروب ليس ورائها أى فائدة، و تناست ما بينها من خلاف و اختلاف في كل شئ و أصبحت كدولة واحدة عظمى (الاتحاد الأوربي، يضم ٢٨ دولة) تتم شعوبها باللمانة و الرفاهية و التقدم، و تشارك بقوة في تسيير دفة الأحداث في العالم. فهل نعى نحن الدرس أم نكتب علينا أن نخوض لعقود عديدة صراع لا طائل من ورائه سوى تدمير الأخضر و البابس و الحجر و البشر، ثم نصل لنفس النتيجة كأوروبا و لكن بعد عقود طويلة من الدمار.

و كثيرا من يعتقد ان كلتا الدولتين (مصر و إثيوبيا) تبحثان عن زعامة أفريقيا (الباناسة)، فكلهما لها ثقل سكاني كبير و تاريخ موغل في القدم و تتطلع كلتاهما لقيادة القارة و خاصة مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م بمصر و دورها الرائد في أفريقيا. و إثيوبيا، التي تضم أهم منابع النيل، هي دولة داخلية لا تملك حدودا بحرية، و هي نقطة ضعف جغرافية خطيرة لأى دولة، و تجمع خليط كبير من القبائل والأعراف فيها، و عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة، ونتاجها المحلى الإجمالي نحو ٤٠ مليار دولار، أي أقل من سبع نظيره في مصر، ونحو ٧٨٪ من سكانها تحت خط الفقر، لكنها تحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في إفريقيا بمتوسط بلغ نحو ٩٪ سنويا في السنوات العشر الأخيرة بمساندة كبيرة من الصين، بما يدفعها سريعا نحو تحسين أوضاعها الاقتصادية.